# تفعيل تطبيقات العدالة الاجتماعية المدرسية وتمثلات فعل المواطنة لدى التلاميذ

## "تصور سوسيولوجي تربوي مقترح نموذج توافق قيمي لـ: قيم تطبيقات ديمقراطية التعليم بالمدرسة – الحديثة – وقيم المواطنة لدى التلاميذ"

# Enacting School Social Justice Applications and the Act of Citizenship Representations among Pupils

**أ.د/ إسماعيل ميهوبي**

**جامعة برج بوعريريج (الجزائر)**

**مخبر دراسة وتحليل المشكلات الاجتماعية في الجزائر**

smail.mihoubi@univ-bba.dz

**تاريخ الإرسال: 2022/03/05** **تاريخ القبول: 2022/06/09**

**ملخص:**

يَتضمن هذا المقال العلمي دراسة بحثية سوسيولوجية تربوية، تتناول الدالة العلائقية المفسِرة نظريًا لمسألة المواطنة التي يتمثلها التلاميذ بناءً على تفعيل تطبيقات العدالة الاجتماعية المدرسية التي يراهن عليها التعليم بالمدرسة "الحديثة".

توصل الباحث إلى طرح تصور سوسيولوجي تربوي مقترح لنموذج علاقة توافق بين القيم الناتجة عن تفعيل تطبيقات العدالة الاجتماعية المدرسية المجسَدة في ديمقراطية التعليم بالمدرسة الحديثة كقيم: تكافؤ فرص التوجيه المدرسي والمهني، العدالة في اكتساب اللغة والثقافة والتعليم الرقمي، وما يقابلها من تَمثُل التلاميذ قيم المواطنة بدلالاتها ومؤشراتها الراهنة كقيم: العدل، قبول الآخر، ديناميكية الجماعات، الكفاءة والتخصص، التنوع والانفتاح الثقافي.

**الكلمات المفتاحية:** المواطنة، العدالة الاجتماعية، ديمقراطية التعليم، المدرسة، التلميذ.

***Abstract:***

This article includes a socio-educational research study that deals with with the relational function that explains theoretically the issue of citizenship represented by pupils based on enacting school social justice applications that are key for modern education. The study concludes with a sociological educational proposal that conceives a compromising model of compatibility between the values resulting from school social justice applications enactment that are embodied in the democracy of education in the modern school as values: equity for educational opportunities and vocational guidance, justice in language acquisition, culture and digital education, and the corresponding pupils' representation of citizenship values that emerge through the following indicators as values: justice, acceptance of others, group dynamics, competence and specialization, diversity and cultural openness.

***keywords***: citizenship, Social justice, education democracy

**مقدمة (طرح مشكلة الدراسة):**

يَتأسس مفهوم المواطنة سوسيولوجيا وفق مجموعة المؤشرات والأبعاد الدالة على الانتماء إلى الوطن، وإلى طبيعة إدراك الفرد حقوقه وواجباته وسلوكاته الواعية تجاه الوطن الذي ينتمي إليه، وأيضا من خلال الأفعال والأدوار التي يتمثلها الفرد المواطن في حياته الاجتماعية.

ويُطرح موضوع المواطنة في وقتنا الراهن كواحد من المسائل الحيوية ذات البعد العلائقي المتداخل مع مفاهيم أفرزتها دينامية تغيرات مختلف النظم المجتمعية المحلية والعالمية المتسارعة اليوم.

وفي المجال التربوي ومن خلال المدرسة كواحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية فإنّ ممارسات وسلوكيات التلاميذ -خاصة- باعتبارهم فاعلين تربويين أساسيين تُتَرجِم بوضوح توجهات الفلسفة التربوية العامة السائدة في المجتمع، والتي يعتبر فعل المواطنة والتربية على المواطنة من قواعدها المؤسِسة لمفهوم المواطنة العامة وتجلياتها في الحقل المدرسي من خلال سلوكيات وممارسات التلاميذ -خاصة- داخل المدرسة وخارجها أيضا.

وفي سياق الشبكات العلائقية الاجتماعية المتداخلة بين الأفراد تبرز العدالة الاجتماعية كمتغير أساس وكناتج يُترجم بوضوح مستويات متباينة لدرجات الرضى الاجتماعي، وهي (العدالة الاجتماعية) تُشير في مفهومها الحديث إلى قواعد التفاعل الإيجابي مع التحولات ذات الصلة بالحداثة وتنامي الفردانية، وتأسيس ممارسات الفعل الديمقراطي التشاركي الذي ينادي إلى المساواة في الحرية والقضاء على أشكال التمييز المختلفة.

وفي المجال التربوي التعليمي فإنّ تفعيل تطبيقات العدالة الاجتماعية بالمؤسسات التربوية الرسمية (المدرسة) ولاسيما -المدرسة الحديثة- يتجسد أساسا في استراتيجيات ديمقراطية التعليم من خلال تكافؤ الفرص التعليمية الشامل، الوصول إلى التعليم والاستمرارية فيه، تكافؤ الفرص التعليمية والمهنية (التوجيه المدرسي والمهني للتلاميذ)، وأيضا تكافؤ الفرص في تداول الرأسمال الثقافي (اللغوي خاصة) بين التلاميذ وفي تناغمه وتطويره أيضا، وأيضا تكافؤ الفرص في المجال التعليمي المدرسي الرقمي من خلال إتاحة فرص متكافئة في تعلم وفي ممارسات تطبيقات التعليم الإلكتروني والتعليم التفاعلي عن بعد.

تأسيسا على ما تمّ ذكره من أفكار جاءت محاولتنا البحثية هاته، لتتناول بالفهم والتحليل ثم التفسير الطرح الإشكالي المحدد لتمثلات المواطنة لدى التلاميذ بناءً على التفعيل الواقعي لتطبيقات العدالة الاجتماعية بالمدرسة -الحديثة-، وذلك بتقديم تصور سوسيولوجي تربوي مقترح من طرف الباحث لنموذج يُحدد الطبيعة العلائقية (التوافقية) بين قيم العدالة الاجتماعية المدرسية (ممثلة في قيم ديمقراطية التعليم المدرسي الحديث) المفعلة واقعيا، وقيم المواطنة التي يتمثلها التلاميذ في وسطهم المدرسي والاجتماعي.

## 1. المواطنة كفكر مجتمعي – تربوي مدرسي ... قراءة تحليلية تفسيرية

تُعرِّف الموسوعة العربية العالمية المواطنة citizenship بأنها اصطلاح يُشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن[1].

ويُعرفها قاموس علم الاجتماع على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون[2].

كما يُعرفها مركز التربية الوطنية بأنها العضوية في الجماعة السياسية، وأعضاء الجماعة السياسية مواطنوها، وبذلك فالمواطنة هي أيضاً العضوية في المجتمع، والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول الحقوق والمسؤوليات[3].

وفي الدلالة السوسيولوجية فإنّ مفهوم المواطنة في تجلياتها الراهنة يرتكز أساسا على الأبعاد التراكمية والترابطية المؤسِسة لهذا المفهوم، حيث يتماشى التصور الفكري النظري جنبا إلى جنب مع الممارسات الاجتماعية الواقعية، وهي تُؤسس لحركية الانتقال الطبيعي من التَمثل الثقافي الرمزي إلى الفعل الاجتماعي المؤسَس على الاندماج والمشاركة المجتمعية إذن المواطنة كعملية تفاعلية تشير إلى حقوق الأفراد في التمتع بجملة الحقوق المتوفرة (حقوق إثنية، عرقية، دينية، سياسية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية) مقابل أداء واجبات مختلفة أيضا ضمن وطن الانتماء، وهي بذلك (المواطنة) تشكل عقدا (الحقوق مقابل الواجبات) متبادلا بين الدولة المعاصرة ومواطنيها (المفهوم الكلاسيكي للمواطنة).

كما نصل إلى مفهوم المواطنة العالمية -إن صح التعبير- الذي يشير إلى أنّ العالم كلّه وطن لكلّ فرد مواطن يلتزم باحترام قيم عالمية والتمسك بها كـ: الدفاع عن البيئة، حقوق الفئات المجتمعية المختلفة (الطفل، المرأة، المسن، ذوو الاحتياجات الخاصة ..)، حقوق الأقليات العرقية والإثنية والدينية، بالإضافة إلى حقوق عالمية كـ: السلم، الحرية، وتبادل الخبرات العلمية، وما يقابله من أداء واجبات كـ: التضامن الدولي في فترة الكوارث والأزمات تقديم المساعدات الإنسانية، والحفاظ على البيئة.

وفي المجال التربوي فإن أدوار مؤسسات التنشئة الاجتماعية -الرسمية خاصة- تتكامل وتتناسق لتشكيل هوية المجتمع المواطناتية وصياغة توجهات أفراده في مختلف الجوانب، وهنا تبرز المدرسة كمؤسسة تربوية رسمية لتُبلور قيم المواطنة وتعززها من خلال ما تُصيغه من قيم وتوجهات الدولة والمجتمع فيما يتعلق بالتعريف بفكر المواطنة في نفوس المتمدرسين (التلاميذ) وشرح الآليات والطرائق والأساليب التي تمكن من تطبيقاتها.

وفي المدرسة الجزائرية أصبحت المواطنة موضوعا محوريا يُدَرّس ضمن المناهج التربوية – التعليمية – ولاسيما ما تعلق بمقررات المواد الإنسانية والاجتماعية، وهو ما احتوته فعليا

الإصلاحات التربوية المتوالية من خلال مضامين المناهج التعليمية والبرامج الدراسية والمقررات التي ترمي إلى إحداث تغييرات جذرية تهدف إلى الوصول إلى شخصية التلميذ المواطن.

وبالاستناد إلى التراث الفكري النظري الذي تناول سيرورة تطور المدرسة في المجتمعات الإنسانية فإننا نجد أنّ التعليم الرسمي في واحدة من محطاته ارتكز على فكرة إعادة الإنتاج التي تُترجم التعليم المدرسي في مفهومه التقليدي (مدرسة إعادة الإنتاج حسب كرونولوجيا التعليم التي اعتمدها الباحث)، حيث ارتكز على تكريس أيديولوجية السلطة الحاكمة وعلى تكريس التراتبية والفوارق الاجتماعية، وجعل من المدرسة جهاز قمع رمزي-ثقافي يهدف إلى تحقيق الخضوع والولاء للدولة حسب تعبير ألتوسير Althusser، وهذا ما جعل من مفاهيم عديدة كالمواطنة مثلا تترجم بمحددات مرتبطة بالتوجهات الأيديولوجية التي تَأَسس وفقها التعليم التقليدي.

غير أنّ التحولات التي مسّت المدرسة -الحديثة- (وهي تختلف عن مفهوم مدرسة إعادة الإنتاج) قد تجاوزت المحددات -الوظيفية خاصة- المرتبطة بالمفهوم التقليدي للمدرسة ولتصبح المدرسة -الحديثة- مؤسسة تربوية ذات بعد حضاري وثقافي يتأسس على قيم مجتمعية ثابتة ومشتركة، وتنخرط ضمن سياق العولمة الثقافية والاقتصادية والسياسية، وتأخذ بعناصر الثقافة الوطنية الأصيلة، وهي بذلك اليوم مؤسسة للمجتمع الكلي وليست جهازا حكوميا محكوما بأيديولوجية محددة وموجهة مثل الذي تبنته مدرسة إعادة الإنتاج حسب بورديو Bourdieu.

إنّ المدرسة وفق هذا التوجه الحديث مؤسسة تربوية تلتزم بقيم المجتمع وتخدم أهدافه وتساهم في تماسكه واستمراره، وهي أيضا تُرسخ عاداته وتقاليده ورموزه في نفوس التلاميذ وتُكوِّن اتجاهات إيجابية نحوها، كما أنها تُسهم في نقل التراث الثقافي وتجديده، وكذا تعزيز الانتماء إلى الوطن والإنسانية، وتسهم في تطبيع المواطنة كقيمة اجتماعية في نفوس التلاميذ من خلال تعليمهم المواطنة مفهوما، فكرة، سلوكا وممارسة.

وضمن السياق التربوي يشير فرونسوا أوديجيه François Audigier إلى أنّ أدوار المدرسة لا تشمل تعليم التلميذ حل المشكلات التي تحتويها مقررات مواد المنهاج التعليمي

كما هو الحال بالنسبة لتعليمه حل المشكلات الرياضية أو البيولوجية أو التقنية مثلا، ولكن الأمر يتعلق بأمل تمرير كفاءات اجتماعية يوظفها خارج المدرسة، فتكوين المواطن يحيلنا في الحين وعلى الدوام إلى الحياة المجتمعية باختلافاتها وتناقضاتها وتعقيداتها[4].

وفكرة إنتاج التلميذ المواطن تُحيلنا إلى تكوين شخصية التلميذ للعيش في المجتمع حيث توجد التناقضات، الخلافات والصراعات، وحيث تسعى التربية على المواطنة ولاسيما التربية المدرسية إلى تأسيس ثقافة مشتركة، وأهداف وغايات مواطناتية محددة، ويتمحور الهدف الأسمى للتربية على المواطنة في تبني أفكار الانتماء للمجتمع وللوطن كمطلب أساسي، لتليه مطالب أخرى تتكيف مع قواعد الحقوق والواجبات، وهذا تماشيا مع التغيرات المتوالية التي تحدث في نطاق المواطنة المجتمعية، والمواطنة العالمية أيضا.

من خلال التناول السوسيولوجي لمفهوم ومحتوى المواطنة ومن ثم إسقاطاتها على الواقع التربوي المدرسي، يتضح أنّ مظاهر المواطنة التي يتمثلها التلاميذ داخل مدارسهم تتجسد مع كلّ الفاعلين التربويين (الزملاء، المدرسين، الإداريين..)، وحتى خارجها (المدرسة) مع: أقربائهم، رفاقهم، أصدقائهم، ومع فواعل المجتمع المحلي والوطني الذي ينتسبون إليه، وهذا من خلال جملة الأفعال والممارسات التربوية التي تعتبر امتدادا طبيعيا لما تعلموه (التلاميذ) من قواعد وقيم المواطنة المؤسَسَة على مبدأ الإقرار والالتزام بالحقوق والواجبات، ومن ثم تجسيدها (المواطنة) واقعيا بشكل عقلاني يعكس مستويات وعي التلاميذ الفكري والحضاري وتمسكهم بقيم المواطنة الأصيلة (المواطنة الهوياتية) وأيضا المواطنة العالمية.

## 2. العدالة الاجتماعية ضمن الفكر الإنساني الاجتماعي .. قراءة تحليلية تفسيرية

العدالة في اللغة مشتقة من الفعل عدل، العدل: وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضدّ الجور، عدل الحاكم في الحكم، يعدل، عدلا[5].

يشير التعريف اللغوي للعدالة وهو نقيض الظلم والجور إلى معاني الاستقامة الإنصاف والمساواة بين الأفراد، ويمكن تناوله إجرائيا من خلال التوزيع المتكافئ لمقدرات الحياة وفرصها بين الأفراد، والتي تؤسس في المدى البعيد الرضا والاستقرار بينهم.

وفي التراث الفكري الإنساني الاجتماعي فقد تداول مفهوم العدالة الاجتماعية بدءًا بكتابات أفلاطون الذي يرى أن الفرد لا يُحقق اكتفاءه بذاته بل يعمل كل فرد وبفعالية أكبر، ويعتمد على تخصصات بقية أفراد المجتمع[6]، وبهذا فإنّ تحقيق التكافل المجتمعي وتحقيق العدالة الاجتماعية حسبه (أفلاطون) يتطلب من كلّ فرد في المجتمع القيام بوظيفة اجتماعية تقابل تكوينه الذاتي، وأنّ الفروقات الطبقية ضرورية لأداء المجتمع أدواره ووظائفه بشكل منسجم وفعال، وتتأتى العدالة عند حصول كل فرد على ما ينبغي له الحصول عليه بناءً على مكانته في المجتمع وأدواره التي يقوم بها.

أما أرسطوطاليس فإنّ تحقيق العدالة الاجتماعية يأتي حين يحصل كلّ فرد على حصته المنصفة من الصالح والطالح، ومثل أفلاطون لا ينظر أرسطوطاليس إلى أفراد المجتمع على أنهم متساوون، وبالتالي لا يعتقد بوجوب التوزيع المتساوي، إذ يعتقد بأنّ الأفراد المتساوون يحق لهم حصصاً متساوية، بينما لا ينطبق هذا على حصص من لا يساووهم[7].

هذا وتناولت الثورة العلمية في عصر النهضة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، خاصة مع إسهامات جون لوك John Locke حول العدالة الاجتماعية خلال تلك الفترة من خلال كتابه المشهور (مقالتان عن الحكومة)، وحيث ينتقد خلاله لوك Locke نمط الحكم العشوائي والمطلق، ويحدد في كتابه أفكاره الذاتية لتحقيق مجتمع أكثر تحضرا، يستند على العقد الاجتماعي، وبمعرض رده على التبريرات العقلانية للحكم المطلق يدافع لوك Locke عن فكرة أنّ كلّ البشر قد ولدوا أحرارا متساوين ولهم الحرية والمساواة الطبيعية[8].

وبالنسبة لجون جاك روسو Jean-Jacque - Rousseau الذي بنى على مفهوم لوك Locke للعقد الاجتماعي مفهومه عن العدالة بعيدا عن أيّ مرجعية لتراكيب أو قواعد موجودة، ويبدأ كتابه العقد الاجتماعي بعبارته المشهورة (يولد الإنسان حرا، ويوجد الإنسان مقيدا في كلّ مكان، وهو يظن أنه سيد الآخرين، وهو يظل عبدا أكثر منهم) وتوجد هذه القيود حين يدخل الفرد بعقد اجتماعي، فينزع عن نفسه حرية حالة الطبيعة ويوافق على ضوابط المجتمع[9].

نستنتج أنّ حرية الفرد حسب روسو Rousseau هي نتاج الضمير الجمعي فهي تعتمد على الآخرين، وحيث لا يكون أحد سيد أحد بالقدر أو على الأقل تجمعهم علاقة تبادلية لأدوار الحرية والاستعباد (فالكل يمثل دور السيد والكلّ أيضا يمثل دور الخادم مثلا)، وهنا يشير روسو Rousseau إلى مبدأ المساواة الكلية لأفراد المجتمع (المساواة في الحرية وفي الاستعباد أيضا) وهذا ضمن نطاق العقد الاجتماعي الذي يتفقون عليه.

نستنتج أنّ كلا من لوك Locke وروسو Rousseau يتفقان في أنّ العدالة الاجتماعية تتأسس وفق مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع، خاصة ما تعلق بالمساواة في الحقوق.

وخلال القرن العشرين برزت إسهامات جون راولز John Rawls حيث تمركزت النقاشات حول العدالة على أنها الإنصاف، وفي معرض أفكاره التي عرضها بعمله التاريخي المسمى (نظرية العدالة) يصل راولز Rawls إلى مبدأين إثنين أساسيين ومتتاليين حول مفهومه للعدالة الاجتماعية:

- أنّه لكلّ شخص حق متساو مع غيره في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية حيث ينسجم ذلك مع نسق مماثل من الحرية للجميع.
- يجب أن ننظم مظاهر التفاوت الاجتماعي الاقتصادي للأفراد على النحو التالي:

. أن تكون لصالح الأقل حظا.

. أن تكون مرتبطة بوظائف وبمواقع مفتوحة للجميع وفي إطار من المساواة العادلة في الفرص[10].

نلاحظ هنا أنّ الاختلاف بين فكر راولز Rawls والمفكرين التعاقديين (لوك Locke وروسو Rousseau) حول العدالة الاجتماعية يكمن في اختلاف فهمهم للمساواة، فعند التعاقديين (لوك Locke وروسو Rousseau) وكما أشرنا سابقا فإنّ المساواة تشير إلى معنى التماثل (الكل متساو في الحقوق)، بينما يُؤسِس راولز Rawls فهمه للمساواة وزيادة على حقوق المساواة في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية بين الجميع إلى المساواة ضمن نطاق الاختلاف المتصل Relevant Différence في الحظوظ والفرص في كلّ مجالات الحياة المجتمعية، فمثلا:

. المساواة الاقتصادية في المجتمع يتمّ تفعيلها عن طريق تعويض المتضررين في نشاطاتهم الاقتصادية (وقت الأزمات) حتى يكونوا مثل بقية الذين لم يتعرضوا لهاته الأزمات.

. المساواة التعليمية في المجتمع يتمّ تفعيلها عن طريق توفير حظوظ وفرص ودعم كل التلاميذ بما فيهم التلاميذ الأقل حظا وفرصا في الحياة التعليمية (هذا النقص في الحظوظ والفرص مرتبط بمؤثرات اجتماعية وثقافية خاصة) وهذا لأجل الوصول إلى مستويات تعليمية وثقافية تساوي أو تقترب بهم من غيرهم من التلاميذ، ومن ثم المساواة في التعليم واستفادة التلاميذ من مخرجاته.

وأيضا نجد إسهامات ويل كيمليكا wail kimlika حول العدالة الاجتماعية حيث يراها تستند إلى اعتماد منظوره الثقافي في تفسيراته حول العدالة الاجتماعية، الذي يراه قائماً على مبدأين رئيسين هما: الحرية الثقافية، والمساواة الثقافية، فسياسات الدولة مثلا في مجالات التعليم واللغة والمواطنة والتوظيف الحكومي تصب جميعاً وبصورة منظمة في صالح لغة الأكثرية وثقافتها وتلحق الضرر والحرمان بلغة الأقلية وثقافتها، وأن التعويض عن الحرمان الثقافي لا يشمل سائر الجماعات الثقافية وإنما يشمل لدى كيمليكا kimlika الأقليات القومية دون غيرها، لأنّ الأقليات القومية قد أُجبرت على الاندماج في الدولة (الأمة) بخلاف المهاجرين الذين اختاروا بإرادتهم التخلي عن ثقافتهم، أي أنّ كيمليكا kimlika يهدف من وراء منظوره للعدالة إلى تحقيق التوازن بين أهمية الفرد وأهمية الجماعة أي بين الحرية الفردية والانتماء الثقافي، لأنّ المجتمع مكون أصلا من أفراد وجماعات ثقافية لا الأفراد فحسب[11].

نستنتج أنّ العدالة الاجتماعية حسب كيمليكا kimlika تنبنى على المساواة والحرية لجميع الأفراد في ظلّ الانتماء والاندماج المشترك بين هؤلاء الأفراد وحتى الجماعات في نطاق الثقافة السائدة في المجتمع.

إذن نصل إلى أنّ مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الإنساني الاجتماعي يتفق مع أفكار المساواة، الإنصاف، وتكافؤ الفرص بين مكونات المجتمع (الأفراد) في إطار عقد مجتمعي مركب (تربوي، سياسي، اقتصادي، قانوني ...) يتم بموجبه إقرار الحقوق والواجبات بشكل يحقق الرضا والتوافق المجتمعي.

وبالنسبة للمدرسة كمؤسسة تربوية تعليمية، فإنّ تطبيقات العدالة الاجتماعية تَعرف هي الأخرى تغيرات مرتبطة بالتحولات العميقة التي تشهدها المدرسة -الحديثة- اليوم، والتي تختلف قيم ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية ضمنها عن تلك التي كانت سائدة وتنادي بها المدرسة في مفهومها التقليدي (المفهوم المعتمد في هاته الدراسة البحثية).

## 3. تفعيل تطبيقات ديمقراطية التعليم المدرسي –الحديث– كاستراتيجية عدالة اجتماعية مدرسية وتمثلات قيم المواطنة لدى التلاميذ.

### 1.3– ديمقراطية التعليم ... قراءة تحليلية تفسيرية للمفهوم

يُعرِف ميلاري غاستون miliaret gaston ديمقراطية التعليم أنها إتاحة الفرص أمام جميع التلاميذ من أجل الحصول على تعليم متكافئ يتكيف مع استعداداتهم العقلية الخاصة وعلى نحو مستقل عن تأثير الظروف الاجتماعية الخارجية كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعائلاتهم[12].

كما تعني ديمقراطية التعليم تحرير التعليم وتحرير المعرفة من سيطرة أيديولوجية الطبقة الحاكمة، وتعديل المناهج والبرامج التعليمية، أي إصلاح التعليم في أفق التحرر من السيطرة الأيديولوجية وإلغاء التفاوت الطبقي في المعرفة المقدمة للتلاميذ بفتح أبواب التعليم أمام الفئات والطبقات المختلفة[13].

ومن المصطلحات ذات الدلالة بديمقراطية التعليم والمقتربة من معناه، مصطلح: **تكافؤ الفرص التعليمية**: الذي يشير إلى توفير فرص تعليمية متكافئة ومتساوية لتنمية قدرات واستعدادات كلّ فرد إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه هذه القدرات والاستعدادات بصرف النظر عن الأحوال المادية والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد[14].

كما أنّ الديمقراطية التي تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص كمثل أعلى لها تتطلب نوعاً من التربية والتعليم، تكون فيه عملية التعليم وتطبيقاتها الاجتماعية، وتكون فيه الأفكار والآراء وممارستها العملية، ويكون فيه أيضا العمل وإدراك مفاهيم ما يتم منه ونتائجه كلها أموراً تمتزج وتتحدد منذ بداية سن التعلم ولجميع المتعلمين[15].

نستنتج أنّ ديمقراطية التعليم وفي إطار الفهم ومن ثم التطبيق الراهن -خاصة- والفعلي لها أنها لا تعني مجرد السماح للأفراد بالالتحاق بالتعليم، بل ضمان وجود فرص تعليمية وتكوينية متساوية وعادلة لكلّ التلاميذ، وذلك بضمان فرص نجاحهم بشكل متكافئ من خلال توفير مسارات تكوينية تعليمية تثقيفية تنافسية عادلة، وأيضا من خلال تفعيل آليات وطرائق التواصل الديمقراطي بين جميع الفواعل التربوية بالمدرسة، وتفعيل تطبيقات القيم الأساسية لديمقراطية التعليم كاحترام قرار الأغلبية وتحمل مسؤوليات القرارات، تنمية التفكير النقدي البناء، تعدد الآراء واختلافها، والتسامح والتحاور حيال آراء الغير.

### 2.3. ديمقراطية التعليم ومجالات تطبيقاتها بالمدرسة الحديثة (الراهنة):

يُقصد بـ **المدرسة الحديثة أو الراهنة** تلك المدرسة المختلفة التي تجاوزت أفكار ومبادئ وتوجهات المدرسة التقليدية (مدرسة إعادة الإنتاج أنموذجا إجرائيا حسب الباحث) فهي مدرسة عصرية منفتحة على محيطها الخارجي، تنادي بالتطبيق الفعلي لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من خلال ربط مفهومه بالتغيرات والتحولات الحالية المتسارعة التي تمسّ كلّ الأنظمة المجتمعية التي تؤثر وتتأثر بالنظام التربوي المدرسي، محليا، إقليميا وعالميا.

إنّ مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وهو ترجمة فعلية لديمقراطية الفعل التعليمي المدرسي يُعتبر ضروريا في أيّ مجتمع أراد أن يحدث نهضة تعليمية، حيث يتطلب مجموعة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية، فلكي يكون السباق عادلا يبدو من الضروري أن تتأكد أنّ جميع العدائين يبدؤون عند نفس النقطة، وإذا كانت نتائج الدراسات من خلال التجارب العديدة للأمم أكدت أنّ المدرسة التقليدية عوض أن تؤدي إلى المساواة الاجتماعية، فإنها تدفع وتؤكد اللامساواة الاجتماعية، إلى الحد الذي دفع بعض المفكرين (إليتيش illich وماك لوهان lohan) الدعوة إلى إلغاء المؤسسات المدرسية التي تقف عقبة في وجه أبناء الفئات الاجتماعية المحرومة، يقول إليتش illich: إنّ المجتمع الذي يخلو من العقبات التي تقف في وجه أبناء الفئات المحرومة ... إنّ الدعوة إلى مشروع تربوي متكافئ وعادل ... المدرسة ماهي إلا هراء وحماقة بورجوازيين[16].

وهنا يؤكد بيار بورديو Bourdieu في أطروحته "إعادة الإنتاج" تحليله السوسيولوجي حول مبدأ أساسي هو التفاوت في النجاح الدراسي للأطفال المنحدرين من طبقات اجتماعية مختلفة، فالأصل الاجتماعي حسبه يُعتبر المحدد الأساسي للنجاح المدرسي وبخصوص الرأسمال اللساني (اللغوي) فإنّ المدرسة حسبه (بورديو Bourdieu) تعمل على تهميش لغة الطبقات الشعبية التي لا تتوافق مع لغة المدرسة، ووحده الانتقاء الذي يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الفردية في اللغة وفق الأصل الاجتماعي، ويُمكِّن من توضيح المتغيرات المرتبطة بالقدرات اللسانية (اللغوية) بدلالة الطبقة الاجتماعية الأصلية، وخصوصا العلاقة بين الرأسمال الثقافي الموروث ودرجة النجاح المدرسي[17].

وتتضح وظيفة المدرسة في ترسيخ ثقافة فئات الطبقة المهيمنة على شكل أبيتوس habitus مستنسخ يُجسد التعسف القانوني ويضمن إعادة إنتاجه، ولا يتوقف بورديو Bourdieu عند هذا الحد حيث يرى أن نجاح أي تربية مدرسية (نجاح كل عمل بيداغوجي) يتوقف أساسا على التربية الأولية التي تسبقه، وخاصة حينما ترفض المدرسة هذه الأولية في أيديولوجيتها وممارستها، وذلك بجعل التاريخ المدرسي تاريخا بدون تاريخ قبلي[18].

وفي النقد الذي يمكن تقديمه حول أطروحة بورديو Bourdieu "إعادة الإنتاج" أنها كانت تمثل بوضوح واقع ظروف الزمان والمكان الذي نشأت خلاله مدرسة إعادة الإنتاج ومارست ضمنه أدوارها التربوية والأيديولوجية.

أما في وقتنا الراهن وأمام التغيرات الاجتماعية العميقة التي تعيشها المجتمعات العالمية اليوم، فإنّ أدوار المدرسة -الحديثة- في المجتمع تتأسس وفق رؤى وخصائص وتوجهات تسعى إلى تحقيق غايات وأهداف تربوية وأيديولوجية معينة ومختلفة عن تلك التي تضمنتها المدرسة التقليدية، وهي مرتبطة بالتحولات التي رافقت التطور التقني، وظهور العولمة وصراعاتها نحو الهيمنة على الأفكار والخصوصيات الثقافية والأيديولوجية المحلية، والسعي بل التسابق نحو إنتاج مدرسة تحمل خصوصية الثقافة -العلمية- العالمية، وهاته الأخيرة أخذت تحدد معالم مختلفة لديمقراطية التعليم من منطلق أنها مدرسة مجتمعية، منفتحة على محيطيها الداخلي والخارجي، وتَستخدِم أفكار المجتمع المدني وإشراكه في القضايا والمسائل التعليمية على غرار العمل الجمعوي التربوي (جمعيات أولياء التلاميذ)، وأيضا أدوار التنظيمات المجتمعية الداخلية للمدرسة، وأيضا التنظيمات المجتمعية الخارجية لها (المدرسة).

### 3.3. العدالة الاجتماعية المدرسية من خلال تطبيقات ديمقراطية التعليم بالمدرسة الحديثة (الراهنة):

تَبرز العدالة الاجتماعية المدرسية ضمن واقع تطبيق ديمقراطية التعليم الفعلي من خلال النتائج الدراسية للتلاميذ التي تكون في مبعد عن تأثيرات أيّ مؤشر من مؤشرات الفوارق الاجتماعية التراتبية، وليبقى التنافس في مسار واضح وعادل بين التلاميذ وتبرز من خلاله القدرات الذاتية لهم (التلاميذ)، وهذا هو التوجه الجديد الذي تُنادي به المدرسة الحديثة من خلال التطبيقات الفعلية لديمقراطية التعليم الذي يحقق العدالة الاجتماعية لكلّ التلاميذ ضمن المساقات الآتية:

- **العدالة في فرص التمدرس والتمهين**: ونقصد بها تكافؤ الفرص التعليمية والسماح لكل من تتوفر فيهم الشروط الضرورية للتمدرس دون تمييز أو إقصاء على أساس الجنس، العرق الدين، الجغرافيا، مع ضمان استمراريته (التمدرس)، وأيضا تكافؤ الفرص فيما يخص عمليات التوجيه المدرسي وفق معدلات القبول التي تؤهل التلاميذ نحو تخصصات علمية مناسبة، وأيضا تكافؤ الفرص نحو التوجيه المهني المتخصص للتلاميذ ووفق معدلات مدروسة أيضا.

- **العدالة المدرسية اللغوية**: هنا نتوقف أمام نمط الاستعمال اللغوي المستخدم في المدرسة والذي يحمل خصوصيات رمزية وثقافية مميزة، وهذا الذي تكلم عنه برنشتاين Bernstein لذلك فإنّ استعمال الاصطلاح المحدود من قبل أبناء الفئات العامة (الشعبية) فيها وعدم التجاوب من قبلهم مع متطلبات الاصطلاح الذي تتضمنه لغة المدرسة (تبعا للمنهاج المدرسي) يُحدث علاقة توتر بين المعلم والتلاميذ من أبناء هاته الفئات، ويُغيِّب التواصل بينهم، ويُنتج صراعا رمزيا تكون دلالاته الثقافية والتعليمية بارزة.

- **العدالة المدرسية (المعرفية والثقافية)**: تهتم النظرة الاستشرافية للتعليم الحديث بمسألة العدالة المعرفية والثقافية لدى التلاميذ على اختلاف أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطبقية، وتوليها اهتماما كبيرا، وذلك بتوفير عادل ومتكافئ لتعليم نوعي: معرفي-ثقافي بين التلاميذ يعتمد على: تطوير أساليب وطرائق التعليم الحديث عن طريق تطوير المناهج

التعليمية وتنقيحها بشكل دائم ومستمر وجعلها مناسبة لقدرات التلاميذ وخصوصيات مراحلهم النمائية، مع توفير الآليات والوسائل التي تربطها بالمتغيرات المتسارعة على مستوى الأنظمة التعليمية العالمية –خاصة–، وإنتاج شراكات تعليمية تعاونية وتبادلية بين الأنظمة التعليمية المختلفة حتى تصل إلى مستوى الجودة التعليمية، بالإضافة إلى تنويع مصادر الوصول إلى المعرفة العلمية وتطوير مكتسبات التلاميذ اللغوية للحصول على تلك المعرفة. وعلى المستوى الثقافي فإنّ تطوير التعليم يعتمد على تفعيل آليات ووسائل التثقيف الدائم والمستمر للتلاميذ من خلال تفعيل أدوار الأنشطة التعليمية الفنية والإبداعية في مجال الرسم والمسرح، وهي من الرهانات الحيوية لنجاح المدرسة الحديثة.

- **العدالة المدرسية في مجال التربية الرقمية:** يُعتبر التعليم الرقمي (شبكة الأنترنت/ التعليم الإلكتروني/ منصات ووسائط التعليم التفاعلي، المكتبات الإلكترونية، وغيره) واقعا وضرورة حتمية أفرزتها التغيرات التقنية في مجالات الإعلام والاتصال الحديث، وعليه فإنّ تحقيق العدالة المدرسية في مجال الرقمنة يتمّ عن طريق جعل فرص متكافئة بين التلاميذ للحصول على هذا النمط من التعليم الحديث وتفعليه من خلال تطوير المناهج التعليمية وتحديث البرامج والمقررات الدراسية التي تعتمد على استخدامات وتوظيف الرقمنة ضمن العملية التعليمية، وأيضا بتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين التلاميذ وعلى اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والطبقية والجغرافية وجعلهم في تواصل دائم ومستمر من أجل الحصول على المعرفة العلمية وتبادلها بين التلاميذ.

### 4.3. تصور سوسيولوجي تربوي مقترح نموذج توافق قيمي بين قيم ديمقراطية التعليم -المطبقة واقعيا- بالمدرسة الحديثة، وقيم المواطنة التي يتمثلها التلاميذ:

يُشير مفهوم القيم سوسيولوجيا إلى مجموعة المبادئ العامة والموجهات الأساسية التي تقاس وفقها الأفكار والمبادئ والقواعد السائدة في المجتمع، ويُعبَّر عنها بعبارات مختلفة حيث هي الآداب les moeurs عند مونتسكيو Montesquieu وهي المشاعر الجماعية les passions collectives عند دوتكفيل De toqueville، أما عند دوركايم Durkheim فهي الضمير الجمعي la conscience Collective ويعتبرها ماكس فيبر Max Weber نظاما للأفكار[19] systeme des idée.

سيحاول الباحث تقديم تصور توافق قيمي لقيم العدالة الاجتماعية بالمدرسة الحديثة وقيم المواطنة لدى التلاميذ، وفق المقترح الآتي:

**الشكل (أ) مقترح نموذج توافق قيمي لــ : قيم العدالة الاجتماعية بالمدرسة الحديثة وقيم المواطنة التي يتمثلها التلاميذ.**

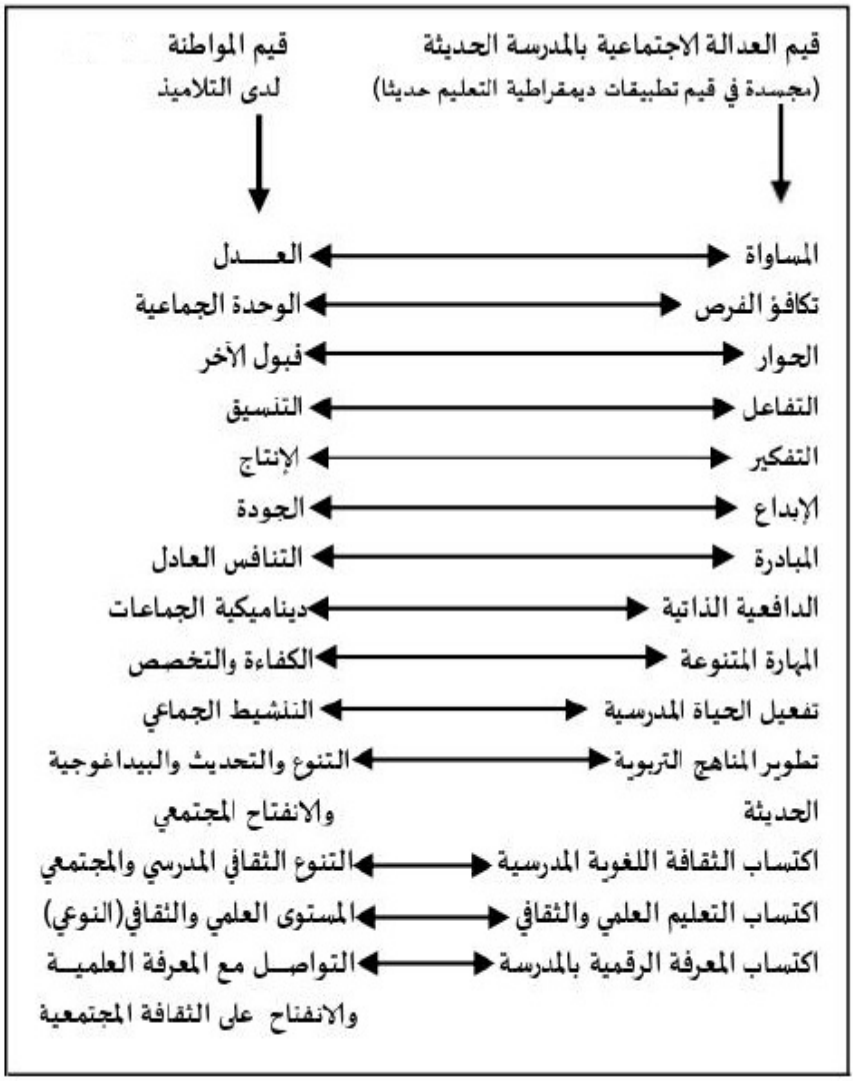


الشكل(أ) : المصدر: من تصميم الباحث

يتبين من خلال الشكل (أ) (مصمم من طرف الباحث) والممثل لمقترح نموذج توافق قيمي لـ: قيم العدالة الاجتماعية بالمدرسة الحديثة وقيم المواطنة لدى التلاميذ، وبشكل من التفصيل التوصل إلى توافق حسب التصور السوسيولوجي التربوي للباحث بين قيم العدالة الاجتماعية بالمدرسة الحديثة المجسدة في قيم تطبيقات ديمقراطية التعليم الحديث مع قيم المواطنة للتلميذ، على النحو الآتي:

قيمة المساواة بالعدل، تكافؤ الفرص بالوحدة الجماعية، الحوار بقبول الآخر، التفاعل بالتنسيق، التفكير بالإنتاج، الإبداع بالجودة، المبادرة بالتنافس العادل، الدافعية الذاتية بديناميكية الجماعات، المهارة المتنوعة بالكفاءة والتخصص، تفعيل الحياة المدرسية بالتنشيط الجماعي، تطوير المناهج بالانفتاح المجتمعي، اكتساب الثقافة اللغوية المدرسية بالتنوع الثقافي المجتمعي، اكتساب التعليم العلمي والثقافي بتحقيق المستوى العلمي والثقافي، اكتساب المعرفة الرقمية بالمدرسة بالتواصل والانفتاح على الثقافة العالمية.

إنّ الطبيعة العلائقية المبرَزَة توافقيا بين قيم العدالة الاجتماعية بالمدرسة الحديثة والمجسدة في قيم تطبيقات ديمقراطية التعليم الحديث (بعد تفعيلها)، وقيم المواطنة للتلاميذ تتحدد من خلال التوافق بين مؤشرات هاته القيم على النحو الآتي:

- تفعيل تطبيقات العدالة الاجتماعية ضمن تطبيقات ديمقراطية الفعل التعليمي على مستوى العدالة في فرص التمدرس والمهنة، من خلال قيم: المساواة، تكافؤ الفرص بين التلاميذ باختلاف تكويناتهم، انتماءاتهم ومستوياتهم، وإتاحة فرص الحوار، التفاعل، الإبداع المبادرة، الدافعية الذاتية في التحصيل المعرفي، والمهارة المتنوعة من خلال التوجيه نحو تخصص دراسي أو مهني (مستقبلا) داخل الوسط المدرسي، كلّ ذلك يقابله قيم موافقة لها على مستوى تكوين المواطنة لدى التلميذ في حياته المدرسية وخارجها، تتجسد في اكتسابه ومن ثم ممارساته (التلميذ) لقيم: العدل، قبول الآخر، الوحدة الجماعية، التنسيق مع الآخرين، التنافس العادل، الديناميكية، والكفاءة العلمية والمهنية ضمن التخصص التمدرسي المنتمى إليه، وهذا طبعا ضمن التفاعل الجماعي التعليمي والمهني مستقبلا.

- تفعيل تطبيقات العدالة الاجتماعية المجسدة في تطبيقات ديمقراطية الفعل التعليمي على مستوى العدالة المدرسية اللغوية، والتي تتمحور حول قيمة اكتساب التلميذ الثقافة اللغوية التي تتجانس مع الثقافة اللغوية (اللغة الرسمية) المدرسية، ما يجعله (التلميذ) مقتربا من ثقافة المدرسة ويتفاعل معها، ويندمج مع زملائه، ويتنافس معهم، لأجل تحقيق نسب نجاح تمدرسي عالية، وهاته تقابلها قيمة موافقة لها على مستوى تكوين المواطنة لدى التلميذ تتمثل في التنوع الثقافي الذي يتحصل عليه التلميذ من خلال التنوع الثقافي المدرسي (علاقاته مع الزملاء وبقية الفاعلين التربويين بالمدرسة)، وأيضا التنوع الثقافي المجتمعي (علاقاته مع الأصدقاء وجماعات التنشئة الاجتماعية – الثقافية خاصة – غير رسمية خارج المدرسة)، وكل هاته العلاقات هي ظاهرة تفاعلية صِحِية للتلميذ، وهي تمثل في الأخير قيمة تلميذ مواطن (يتجسد قيم المواطنة) بوسط مدرسته وفي خارجها.
- تفعيل تطبيقات العدالة الاجتماعية المجسدة في تطبيقات ديمقراطية الفعل التعليمي على مستوى العدالة المدرسية (المعرفية والثقافية)، والتي تتمحور حول قيمة إكتساب التلميذ المهارات التعليمية والثقافية، كالتحصيل الدراسي النوعي، التفوق في مهارات المعرفة العلمية وممارساتها، التعليم ذو الجودة، مع اكتسابه للتنوع الثقافي من خلال تراث الثقافة المدرسية، وأيضا تراث الثقافات الفرعية من خلال احتكاكه بزملائه، وهاته تقابلها قيمة موافقة لها على مستوى تكوين المواطنة لدى التلميذ تتمثل في المستوى العلمي والثقافي (النوعي) الذي يصله التلميذ والذي يؤهله إلى إنتاج أعمال بحثية نوعية، وتطوير نتائج البحوث السابقة، مع تطوير مستويات الثقافة التي تجمعه مع زملائه (تطوير أساليب الخطاب، الانفتاح وعدم التقوقع ...)، وهاته كلها تمثل علاقات تفاعلية صِحِية للتلميذ وهي تمثل أيضا قيمة تلميذ مواطن (يتجسد قيم المواطنة) بوسط مدرسته وفي خارجها.
- تفعيل تطبيقات العدالة الاجتماعية المجسدة في تطبيقات ديمقراطية الفعل التعليمي على مستوى العدالة المدرسية في مجال التربية (التعليم) الرقمية في الوقت الراهن، والتي تتمحور حول قيمة اكتساب المعرفة العلمية الرقمية بالمدرسة، وتحقيق مبدأ التعليم (التعليم الإلكتروني) للجميع خاصة ما ارتبط بمؤشرات الجنس وطبيعة بيئة المجتمع المحلي، وأيضا ما

يتعلق بالمهارات التي يكتسبها التلميذ من خلال تمكنه من تقنيات التعليم الرقمي وخاصة في المجال العلمي والتقني، وهذا يجعله يتمكن من تقنيات التواصل الاجتماعي - علميا- وهاته تقابلها قيمة موافقة لها على مستوى تكوين المواطنة لدى التلميذ تتمثل في التواصل مع المعرفة العلمية المدرسية المحلية والعالمية، وأيضا عن طريق البحوث والأعمال العلمية المتاحة ضمن وسائل الاتصال وعبر وسائط التواصل المختلفة وهي تنمي مقدراته العلمية وأيضا انفتاحه على الثقافة المجتمعية المحلية والعالمية، وعبرها يمكن تطوير ثقافته وإضافة النوعية التي تتماشى مع الخصوصية الثقافية له (للتلميذ ضمن بيئته الاجتماعية والثقافية) وهاته كلها تمثل علاقات تفاعلية صِحِية للتلميذ، وهي تمثل أيضا قيمة تلميذ مواطن (يتجسد قيم المواطنة) بوسط مدرسته وفي خارجها.

إنّ الأفعال والممارسات التي تُجسِد معاني وغايات العدالة الاجتماعية بالوسط المدرسي ثم تطبيقاتها الفعلية في الحياة المدرسية بشكل واقعي بين أهم الفواعل التربوية تُمكِن من قياس فوائد الممارسات التعاونية الضامنة والمؤسِسة لتربية مدرسية ديمقراطية، والتي يتمثلها التلاميذ -خاصة- في شكل قيم المواطنة بوسط مدارسهم وفي خارجها، وهي بذلك تؤسس لـ :

- ديناميكية العمل الجماعي والتنافسي في المدرسة خاصة بين التلاميذ.
- تحمل المسؤوليات المختلفة في المدرسة مع احترام قواعد المنافسة العادلة.
- تنمية وتشجيع الأنشطة الإبداعية لدى التلاميذ.
- تفعيل حركية الحياة المدرسية بين كلّ الفاعلين التربويين وتفعيل أدوارها النشِطة.
- تبادل وتقاسم الأدوار والمهام مع جميع أفراد المؤسسة المدرسية، وهذا بغرض تدعيم الشعور بالانتماء.
- الابتعاد عن كلّ أشكال العنف والتمييز التي قد تنشأ بين الفواعل التربوية بالمدرسة واعتماد الحوار والنقاش وقبول الآخر.
- تفعيل التواصل بين كلّ الفواعل التربوية بالمدرسة ولاسيما بين التلاميذ بشكليه التقليدي والرقمي.

**خاتمة:**

تَقِف المدرسة –الحديثة– في وقتنا الراهن أمام تحديات مرتبطة أساسا بالطبيعة العلائقية المركَبة التي تجمع بين المتغيرات المشكَلَة من فواعل التأثير على سير المؤسسة، ومن ثم انعكاساتها ونواتجها على العملية التعليمية للتلاميذ –خاصة– باعتبارهم فاعلين تربويين أساسيين.

ومن بين أبرز التحديات التي تُراهن عليها المدرسة –الحديثة–، رهان تفعيل تطبيقات العدالة الاجتماعية المدرسية من خلال تطبيقات ديمقراطية التعليم الحديث، والتي ترتكز أساسا على تفعيل تطبيقات تكافؤ الفرص التعليمية الفعلي، الشامل، والنوعي (العدالة في فرص التمدرس والمهنة، العدالة المدرسية اللغوية، العدالة المدرسية –المعرفية والثقافية–، العدالة المدرسية في مجال التربية الرقمية)، وما يقابله من تمثل التلاميذ مختلف قيم المواطنة بدلالاتها ومؤشراتها الراهنة، والتي تُؤسِس في الختام غاية وأهداف النجاح المدرسي للتلاميذ في مفهومه العميق.

## الهوامش والإحالات

(1)– الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996، د ص.

(2)– غيث، أبو علام رجاء، تنمية الوعي لمفهوم السلام والتسامح لدى الأطفال، الكويت الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر، 1995، ص59.

(3)- Center For Civic Education, The role of civic education, 1998.

(4)- Audigier François, Instruction civique, éducation civique, éducation à la citoyenneté, éducation aux citoyennetés…Changement de nom, changement de contenu ?, extrait de l'ouvrage vers une citoyenneté européenne. CRDP de l'académie de Dijon, 2000, p 24.

(5)– ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، ط3، المجلد الخامس، دار صادر بيروت، لبنان 1994، د ص.

(6)- Plato, The Republic of Plato, trans. Allan Bloom (New York: Basic Books), 1991, s p.

(7)- Nicomachean, Aristotle Ethics, trans. Robert C. Bartlett and Susan D. Collins Chicago: 12 University of Chicago Press, V, 3, 2011, s p.

(8)- Gardner, E. Clinton, "John Locke: Justice and the Social Compact," Journal of Law and Religion 16 Vol. 9, No. 2 , 1992, p 351.

(9)- Rousseau Jean-Jacquesn, The Social Contract,(New York: Hafner Press), 1947,s p.

(10)- Rawls, John, A Theory of Justice, Revised Edition (Cambridge: Harvard University Press), 1999, s p.

(11)- كيمليكا، وايل، أوديسا، التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، تر: إمام عبد الفتاح إمام، ضمن سلسلة عالم المعرفة العدد 378، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ج 11، 2020، ص 186.

(12)- Miliaret, gaston, vocabulaire de l'éducation, éducation et sciences de l'éducation, paris, PUF,1979, s p.

(13)- بدران، شبل، التربية والنظام السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، د ص.

(14)- الفريحات، هناء محمود، تصورات معلمات المدارس الثانوية نحو ديمقراطية التعليم في محافظة عجلون رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2001، د ص.

(15)- ديوي، جون، ديوي، إيفلين، مدارس المستقبل. تر: عبد الفتاح المنياوي، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1962، د ص.

(16)- Illich .Ivan .Une société sans école, Paris, ed du seuil, 1971, s p.

(17)-Bourdieu pierre et Jean Claude Passeron, la reproduction, éléments pour une théorie du système d'enseignement, édition de minuit, 1980.

(18)- Bourdieu pierre et Jean Claude Passeron, OP- cit.

(19)- مسعودي أحمد، بن كعبة محمد، سوسيولوجيا القيم: قراءة في علاقة القيم بالفعل الاجتماعي، مقال منشور في مجلة الرواق، مجلد 04، عدد 01، سنة 2018، ص ص 182-189.